إعادة انتشار الميليشيا الإيرانية عند الحدود مع العراق

موسكو تعيد ترتيب الأوراق شمال شرقي سورية

عناصر من الجيش السوري

بدأت الأجهزة الأمنية والحزبية والحكومية التابعة للنظام السوري في محافظة دير الزور شرق البلاد، التحضيرات لإتمام عملية تسوية واسعة منتصف الشهر الحالي، على غرار التسوية التي جرت في محافظة درعا برعاية روسية.

وقالت مصادر محلية لـ«الشرق الأوسط»، إن دمشق بدأت بتشكيل لجان خاصة بالتسوية المتوقع أن تشمل كافة المطلوبين، سواء الفارين من الخدمة العسكرية والاحتياطية، أو المُتخلفين عن الخدمة الإلزامية، كما ستشمل المطلوبين من الرجال والنساء بشكل عام، وفق ما ذكرته المصادر. وقد تم بتشكيل لجنة من قبل وزارة الداخلية والعدل والأجهزة الأمنيّة، لتولي مهمة إصدار وثيقة تسوية وضع لضمان عدم التعرض وملاحقة حاملها، وبحسب المصادر جرى إبلاغ الحواجز العسكريّة والأمنيّة المعنية. كما تم تحديد الصالة الرياضيّة بدير الزور مكاناً للتسوية المرتقبة، على أن يجري نقل التسويات إلى الريف الغربي ومن ثم إلى مدينتي البوكمال والميادين وأريافهما، وصولاً للريف الشمالي.

وكان أمين فرع دير الزور لحزب البعث رائد الغضبان، قد أعلن في وقت سابق، عن عزم النظام القيام بـ«تسوية شاملة» في دير الزور، ويأتي ذلك متزامناً مع مساعٍ روسية لترتيب الأوضاع في شرّق البلاد تضمن دخول الجيش السوري إلى بعض مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية». كما ذكرت في وقت سابق مصادر روسية لـ«الشرق الأوسط»، أن موسكو تبذل جهوداً مكثفة لتطويق التصعيد العسكري في شمال سوريا، على خلفية التأهب العسكري والتدريبات التي تقوم بها أطراف مختلفة، بالتزامن مع زج تعزيزات كبيرة للقوات الحليفة لتركيا والقوات النظامية في ريفي الحسكة والرقة، وسط تكثيف الشرطة العسكرية الروسية الاتصالات المباشرة بين الجيش السوري وقيادة «قوات سوريا الديمقراطية»، التي تمثل ضمن صفوفها المكون الكردي في المنطقة.

يشار إلى أن الجهود الروسية أثمرت في القامشلي التي يتقاسم السيطرة عليها دمشق و«قسد»، سلسلة اتفاقات قضت بالإفراج عن عشرات من عناصر قوات النظام والدفاع الوطني المحتجزين لدى «قسد»، وفك الحصار عن المربع الأمني التابع لدمشق في مدينة القامشلي، واتفاقات خاصة بالموارد الطبيعية للمنطقة.

في المقابل تقوم روسيا بحد الانتشار الإيراني في تلك المناطق، حسب ما أفادت به مصادر محلية، قالت إن قراراً روسياً صدر بمنع نقل عناصر ميليشيا الحرس الثوري إلى داخل مناطق سيطرة «قسد» عن طريق مطار القامشلي. وذكرت شبكة «عين الفرات» أن القرار الروسي تم بالتنسيق مع جيش النظام السوري، باعتبار أن «الوجود الإيراني في المنطقة لا مبرر له كونها ليست منطقة اشتباكات». وقد قامت القيادة العسكرية الروسية الموجودة في سوريا بإبلاغ الجيش في القامشلي، بقرار «منع نقل عناصر الحرس الثوري من المحافظات السورية إلى محافظة الحسكة، بعد تزايد أعدادهم هناك دون وجود مبررات». ويوجد نحو 150 عنصراً من الميليشيات التابعة لإيران في مناطق قريبة من مطار القامشلي.

من جانبه، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، بقيام الميليشيات التابعة لإيران منذ أيام، بإعادة انتشار ضمن بلدات وقرى ممتدة من الميادين إلى البوكمال، عند الحدود السورية – العراقية بريف دير الزور الشرقي. وتتمثل عمليات إعادة الانتشار بتبديل مواقع ونقاط وقوات، بالإضافة إلى استقدام تعزيزات عسكرية بشكل يومي إلى مواقعها ونقاطها، وتحصين تلك المواقع والنقاط بشكل أكبر. ورجح المرصد أن «تكون تلك التحركات، للتمويه، تخوفاً من الاستهدافات المتكررة التي تتعرض لها تلك الميليشيات من قبل الجانب الإسرائيلي بالدرجة الأولى، وقوات التحالف الدولي بدرجة أقل».

تباين مواقف الأحزاب الكردية من وساطة روسية مع دمشق

تباينت مواقف الأحزاب الكردية والجهات السياسية حول دور القوات الروسية بالتوسط لدى دمشق، ففي الوقت الذي تطابقت فيه دعوات حزب كردي وقيادي من «مجلس سوريا الديمقراطية»، لقيام موسكو بوساطة مع حكومة النظام للدخول في مفاوضات مباشرة، ولعب دور الضامن وإقناع حلفائها بالجلوس إلى طاولة المفاوضات وتغليب الحلول السياسية على الخيارات العسكرية، صرح مسؤول كردي بارز بالإدارة الذاتية، بأن موسكو ليست جادة بالضغط على النظام لتفعيل الحوار مع الإدارة.

طالب «الحزب الديمقراطي التقدمي» الكردي في سوريا، عبر بيان نشر على موقعه الرسمي، ، روسيا، إلى لعب دور الوسيط بين الحركة الكردية والحكومة السورية للتوصل إلى صيغة تفاهم بين الطرفين، «لدرء المخاطر والتهديدات التركية لاحتلال أجزاء ثانية من الأراضي السورية لا سيما المناطق الكردية، والتي تهدد وجود الشعب الكردي في المنطقة».

وقال أحمد سليمان عضو المكتب السياسي للحزب التقدمي لـ«الشرق الأوسط»، إن هذه الدعوة مردها «ما يحصل على الأرض من تطورات ميدانية، ولأن سوريا باتت منطقة نفوذ روسية بموافقة أميركية، أما باقي الدول فستنسحب من سوريا عاجلاً أم آجلًا». وفي حال توفرت تفاهمات داخل البيت الكردي «يمكن إقناع الروس بجدوى الحل السياسي، خصوصاً أن الإدارة الأميركية الحالية، تشجع الكرد والإدارة الذاتية على الحوار مع دمشق». وطالب أحزاب الحركة الكردية، التوصل لاتفاقيات أولية، «بهدف تحديد خياراتها والتي ستحقق لها حماية مناطقها وضمان حقوقها المشروعة في صيغة الحل السياسي للأزمة السورية».

وهو ما ذهب إليه رياض درار رئيس «مجلس سوريا الديمقراطية»، الذي كشف عن وجود وساطة روسية بين دمشق والإدارة الذاتية، وأكد لـ«الشرق الأوسط»، أن التقدم الروسي داخل المناطق التي تسيطر عليها (قسد) المدعومة من واشنطن، «مؤشر على أن الروس قد يكونون أكثر جدية في دعم الحوار هذه المرة». ودعا مجلس «مسد» وقوات «قسد» للتصرف بواقعية، بالقول: «نحن بكامل الجهوزية والاستعداد للحوار إن رغبت دمشق بذلك، للوصول إلى صيغة حل سياسي لكامل القضايا في سوريا».

الفلسطينيون يتمسكون بالقنصلية الأميركية بالقدس

فلسطين: تنافس 765 قائمة في انتخابات الضفة

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية، أن 765 قائمة انتخابية ترشحت في 329 هيئة محلية من أصل 376 مشمولة في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية المقرر الاقتراع فيها في الحادي عشر من الشهر المقبل.

وأظهرت الأرقام أن 277 قائمة هي قوائم حزبية (مسجلة على أنها تمثل حزباً سياسياً أو ائتلاف أحزاب)، و488 قائمة مستقلة. فيما بلغ عدد المرشحين في القوائم المعتمدة (6299) مرشحاً، من بينهم (1599) امرأة بنسبة 25.4 في المائة من المجموع الكلي للمرشحين. وشكل المرشحون من الفئة العمرية (25 – 40)، 46.9 في المائة من إجمالي المرشحين، وبعمر (41 – 50 عاماً) بنسبة 25.8 في المائة، والمرشحون الذين تزيد أعمارهم عن 50 عاماً شكلوا 27.3 في المائة من إجمالي عدد المرشحين.

ولفتت اللجنة إلى أنه في 162 هيئة محلية ترشحت قائمة واحدة فقط؛ وفي 47 هيئة محلية لم تترشح أي قائمة، وفي هيئتين ترشحت قائمة واحدة عدد مرشحي كل منهما، أقل من عدد مقاعد مجلس الهيئة، و165 هيئة أخرى ترشحت أكثر من قائمة انتخابية.

وستجري الانتخابات المحلية في الضفة الغربية فقط، بعدما رفضت «حماس» إجراءها في قطاع غزة. وقررت الحكومة إجراء هذه الانتخابات رغم موقف «حماس»، على مرحلتين، تُعقد المرحلة الأولى في 11 ديسمبر المقبل، في المناطق المصنفة «ج» في الضفة الغربية، والمرحلة الثانية في الربع الأول من عام 2022 في المناطق المصنفة (أ، ب). ويفترض أن تجرى المرحلة الأولى في 376 هيئة محلية، فيما تجري المرحلة الثانية في نحو 90 بلدة ومدينة كبرى. وتكتسب الانتخابات المحلية أهمية سياسية رغم أنها تنتهي بانتخاب هيئات خدماتية وليست سياسية، إذ تتحول هذه الانتخابات إلى فرصة لإثبات قوة الفصائل وهيمنتها على الشارع وكذلك داخل العائلات التي تشكل قوة أخرى مؤثرة في موازين المعركة الانتخابية المحلية.

انتخابات فلسطينية سابقة

وقد جرت آخر انتخابات قروية وبلدية في الضفة الغربية، في عامي 2017 – 2018، فازت حركة «فتح» بغالبيتها، بعد أن قاطعتها حركة «حماس» ومنعت إجراءها كذلك في قطاع غزة.

وتجري الانتخابات المحلية كل 4 سنوات، لكن «حماس» منذ سيطرت على قطاع غزة عام 2007 منعتها هناك. وكانت آخر انتخابات أجريت بشكل مشترك بين الضفة وغزة، في العامين 2004 و2005 على 3 مراحل، ثم أعلنت السلطة أنها تريد إجراء الانتخابات 3 مرات في الأعوام 2010 و2011، من دون أن تجريها فعلاً، ومن ثم في 2012. من دون «حماس» و2017 من دون «حماس» كذلك.

وردت «حماس» بغضب على إعلان الحكومة موعد الانتخابات المحلية الحالية، وقالت إن الانتخابات لا تتجزأ، وأن أي انتخابات يجب أن تكون ضمن حوار وتوافق وطني. وكان من المفترض أن تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية في الأراضي الفلسطينية في شهري مايو ويوليو الماضيين، غير أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، ألغاها بسبب منع إسرائيل إجراءها في القدس، بعد أن تسجلت 36 قائمة، وهو ما أثار غضباً وخلافات وهجوماً حاداً من «حماس»، أضر كثيراً بفرص المصالحة، وكذلك فرصة أن توافق أو تشارك في الانتخابات المحلية.

وتفجرت أزمة القنصلية الأميركية على نحو حاد، بعد نجاح الحكومة الإسرائيلية في تمرير الميزانية السنوية، وهو الحدث الذي يعتقد الفلسطينيون أن الأميركيين ينتظرونه من أجل الاطمئنان على وضع الحكومة الإسرائيلية، ثم فتح القنصلية فعلياً حتى من دون موافقة تل أبيب.

إحالة منفذ هجوم الطعن في قطار جنوبي ألمانيا إلى مصحة نفسية

أمر قاضي تحقيقات في ألمانيا بإيداع منفذ هجوم الطعن على متن قطار سريع في ولاية بافاريا ، في مصحة نفسية.

وقال رئيس الادعاء في منطقة نورنبرج – فورت إن خبيراً أجرى كشفاً طبياً على الشاب (27 عاماً) وانتهى إلى نتيجة مفادها بأنه «يعاني الفصام الارتيابي ووساوس»، وأضاف الخبير أن «المسؤولية الجنائية للجاني كانت منعدمة وقت وقوع الجريمة».

وقال رئيس الادعاء إن أمر إيداع الجاني في المصحة صدر وفقاً لما طلبه الادعاء، وتابع، أن الشاب قال للخبير إنه يشعر بأنه مطارد من الشرطة واتهمها بأنها ترسل رجالاً لدفعه إلى الجنون، وذكر أنه شعر بتهديد من راكب في القطار واعتقد أن هذا الرجل يريد قتله، مشيراً إلى أنه طعن رأس هذا الرجل بعد ذلك بقوة.

وأضاف الشاب أنه ارتكب الجريمتين الأخريين «وكأنه في حلم». وقال رئيس الادعاء «إن الشاب لم ينف الجرائم إذن».

من جانبه، قال نائب رئيس الشرطة توماس شونيجر: «المؤشرات التي وردت حتى الآن تشير إلى وجود اضطراب نفسي لدى المشتبه به وسيتم التحقق من هذا الأمر في إطار إجراء يقوم به خبراء». وقالت مديرة المباحث زابينه ناجل إنه لا توجد مؤشرات تفيد بتلقي المشتبه به علاجاً سواء في القسم الداخلي أو الخارجي بأحد المستشفيات.

وحتى الآن يفترض المحققون أن الجاني نفذ الهجوم بمفرده، قائلين إنه لا توجد مؤشرات على وجود شركاء أو آخرين كانوا على علم بالجريمة، كما أنه لا يوجد دليل على أن الحادث له خلفية إرهابية.

نفي رسمي لتقدّم المتمردين ودعوات للاستعداد للدفاع عن العاصمة

متمردو إقليم تيغراي يستبعدون حدوث «حمام دمّ» في أديس أبابا

استبعد متمردو إقليم تيغراي الإثيوبي احتمال حصول «حمام دم» في أديس أبابا في حال دخلوا إليها لإسقاط الحكومة، مؤكدين أن هدفهم ليس السيطرة على العاصمة، وأن سكانها «لا يعارضونهم بشدة».

ودعت دول عدة رعاياها إلى مغادرة إثيوبيا، في وقت يشهد النزاع بين المتمردين والقوات الحكومية في شمال البلاد تصعيداً، كما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية. وأمرت الحكومة الأميركية دبلوماسييها غير الأساسيين بمغادرة إثيوبيا.

وبعدما أعلنوا في نهاية الأسبوع الماضي استعادتهم مدينتين استراتيجيتين على مسافة 400 كيلومتر من العاصمة، لم يستبعد مقاتلو جبهة تحرير شعب تيغراي وحلفاؤهم من جيش تحرير «أوروميا» الزحف نحو أديس أبابا.

من جهتها، تنفي الحكومة أي تقدم للمتمردين أو تهديد للعاصمة، إلا أنها أعلنت حالة الطوارئ وطلبت سلطات أديس أبابا من السكان تنظيم أنفسهم لـ«الدفاع عن المدينة». وتجمع عشرات الآلاف من سكان العاصمة في ساحة مسكل الشهيرة، دعماً للحكومة وتعهدوا بالتصدي للمتمردين، غير أن المتحدث باسم جبهة تحرير شعب تيغراي، غيتاشيو رضا، أكد لوكالة الصحافة الفرنسية أن «القول إن سكان أديس (أبابا) يعارضوننا بشدة، مبالغ فيه». وأضاف «أديس يعيش فيها ناس من كافة الاهتمامات، والقول إن أديس ستتحول إلى حمام دم إذا دخلناها أمر سخيف جداً. لا أعتقد أن هذه الفرضية (...) تتمتع بالصدقية». وأكد رضا أن السيطرة على العاصمة ليست «هدفاً»، وقال: «لسنا مهتمين بشكل خاص بأديس أبابا، بل نريد التأكد من أن آبي لا يشكل تهديداً لشعبنا» أي سكان تيغراي (6 في المائة من الشعب الإثيوبي). وأشار إلى أنه في حال لم يرحل رئيس الوزراء، فالمتمردون سيسيطرون «بالطبع» على المدينة.

وأوضح أن المتمردين يتقدمون نحو الجنوب و«يقتربون من أتاي» التي تبعد 270 كلم شمال العاصمة، وكذلك نحو الشرق باتجاه ميل الواقعة على الطريق المؤدي إلى جيبوتي الأساسي لإمدادات أديس أبابا، لكن جبهة تحرير شعب تيغراي تؤكد أنها لا ترغب في استعادة السلطة، بعدما حكمت بقبضة من حديد بين 1991 و2018، وقال: «يمكنني أن أؤكد لكم أن ذلك لا يهمنا». وأضاف «نريد ببساطة أن نتأكد من أن صوت شعبنا مسموع، ومن أنه يمارس حقه في تقرير مصيره خصوصاً عبر تنظيم استفتاء لتقرير ما إذا كان يريد أن يبقى في إثيوبيا أو أن يصبح مستقلاً».

وهيمنت جبهة تحرير شعب تيغراي على الأجهزة السياسية والأمنية في إثيوبيا لنحو ثلاثين عاماً، بعدما سيطرت على أديس أبابا وأطاحت بالنظام العسكري الماركسي المتمثل بـ«المجلس العسكري الإداري الموقت» في 1991. وأزاح آبي أحمد الذي عُين رئيساً للوزراء في 2018، الجبهة من الحكم فتراجعت هذه الأخيرة إلى معقلها تيغراي. وبعد خلافات استمرت أشهراً، أرسل آبي أحمد الجيش إلى تيغراي في نوفمبر 2020 لطرد السلطات الإقليمية المنبثقة عن جبهة تحرير شعب تيغراي التي اتهمها بمهاجمة قواعد عسكرية.

وأعلن انتصاره في 28 فبراير لكن في يونيو استعاد مقاتلو الجبهة معظم مناطق تيغراي ووواصلوا هجومهم في منطقتي عفر وأمهرة المجاورتين.

أميركا: قراصنة يخترقون 9 منظمات بقطاعات حساسة منها الدفاع

قالت شبكة «بالو ألتو» الأمنية، إن قراصنة يشتبه بأنهم أجانب تمكنوا من اختراق 9 منظمات حساسة في قطاعات الدفاع والطاقة والصحة والتكنولوجيا والتعليم بالولايات المتحدة الأميركية.

وذكرت الشبكة أنه وبمساعدة من وكالة الأمن القومي الأميركي وهيئة الأبحاث الأمنية السيبرانية تم التمكن من كشف هذه الجهود الجارية لسرقة معلومات حساسة رئيسية من شركات متعاقدة مع وزارة الدفاع الأميركية وأهداف حساسة أخرى.

وقال ريان أولسون، كبير المسؤولين التنفيذيين في «بالو ألتو نتوركس» لشبكة «سي إن إن» الأميركية إنه في هذه الحالة «قام المتسللون بسرقة كلمات المرور من بعض المنظمات المستهدفة بهدف الحفاظ على وصول طويل المدى إلى تلك الشبكات»، مضيفاً أنه «يمكن بعد ذلك أن يكون المتسللون في وضع جيد لاعتراض البيانات الحساسة المرسلة عبر البريد الإلكتروني أو المخزنة على أنظمة الكومبيوتر حتى يتم طردهم من الشبكة».

ولفتت الشبكة إلى أن هذا التجسس الإلكتروني من النوع الذي سعت الأجهزة الأمنية في كل من إدارتي بايدن وترمب إلى كشفه قبل أن يتسبب في ضرر كبير، لافتة إلى أن الهدف من نشرها لهذه المعلومات للعامة هو تحذير الشركات الأخرى التي قد تكون مستهدفة وحرق أدوات المخترقين في هذه العملية.

وليس من الواضح تحديداً من هو المسؤول عن هذا الاختراق، لكن «بالو ألتو نتوركس» قالت إن بعض تكتيكات المهاجمين وأدواتهم تتداخل مع تلك التي تستخدمها مجموعة قرصنة صينية مشتبه بها.

آيرلندا تتهم لندن بالتهديد بـ«قتل نائبة»

وجهت محكمة آيرلندية اتهامات، إلى بريطاني بإجراء اتصال هاتفي تضمن تهديدا، بعد الاشتباه بأنه هدد بقتل نائبة في البرلمان، وفق ما ذكرت وسائل إعلام محلية.

وجاء توقيف المتهم بعدما قتل النائب البريطاني المحافظ ديفيد أميس الشهر الماضي، ما أثار القلق حيال مستوى التهديد الذي يواجهه السياسيون مع دعوات لتشديد الإجراءات الأمنية لحمايتهم. وأفادت صحيفة «ذي آيرش تايمز» أن المشتبه به دانيال ويفرز (مهندس يبلغ 41 عاما) مثل أمام محكمة منطقة كورك صباح . وأفرج عنه بكفالة حتى يناير)، بعدما تم توجيه الاتهام له ببعث رسالة تتضمن تهديدا عبر الهاتف من منزله في إحدى ضواحي كورك. وذكرت «ذي آيرش تايمز» أن المتهم هدد نائبة من حزب العمال البريطاني المعارض. وأبلغت النائبة التي لم يتم الكشف عن هويتها الشرطة بعدما تلقت الاتصال في 18 أكتوبر والذي هدد المتصل خلاله بقتلها، وذلك بعد ثلاثة أيام من مقتل أميس، كما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية. وأفادت صحيفة «آيرش إكزامينر» أن ويفرز لم يتحدث خلال جلسة الاستماع المقتضبة.

وأفادت الشرطة الإيرلندية أنها أوقفت شخصاً للاشتباه «بتوجيهه تهديدات لشخص في ولاية قضائية أخرى».